مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية
المجلد (١٧) العدد (٧) تموز (٢٠١٠)

الحَذْفُ في الصِّفَةِ والمَوْصُوف
بَيْنَ الصِّنَاعَةِ النَّحْوِيِّةِ والقَرَائِنِ السِّيَاقِيَّةِ

د. صكر خلف عواد
جامعة كركوك / كلية التربية
قسم اللغة العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الخلاصة

الحَذْفُ بَابٌ واسعٌ في العربيَّةِ وهو أحدُ الفنون التي تُمَيِّزُهَا عن غيرها من اللغات الحَيَّةِ، فهو كثيرُ الورود فيها، ويبدو أنَّ كثرة وروده فيها هو لِمَا تميلُ إليهِ مِن اللجوء إلى الاختصار و الإيجاز وهذا إنَّمَا يدُلُّ على مُرُونَتِهَا وأصَالَتِهَا وحَيَوِيَتِهَا وشَجَاعَتِهَا، إذْ لَجَأ العربُ إلى الحَذْفِ في كَلامِهِم مُسْتَهْدِفِين في ذلك الإيجاز والاختصار والاكتفاء بيسير القولِ إذا كان المخاطبُ عالماً به، إذْ لا حذف عندهم إلا بدليل، وهذا الدليل قد يكون نحويَّاً صناعيَّاً أو سياقيَّاً دلالياً حالياً أو مقالياً أو صوتياً أو إشارياً، فحذفوا من كلامهم لذلك المفردات والجمل، والحذف عند البيانيين أحد قسمي الإيجاز،فهو قسيم القصر، والحذف في العربية يكون بحذف ما لا يَخِل بالمعنى ولا ينقص من البلاغة، بل لو ظهرَ المحذوفُ في ذلك المقام لنزل قدرُ الكلامِ عن علوِ بلاغتِهِ ولصار الكلامُ في سياقِهِ إلى شيءٍ مُسْتَرَكٍ مُسْتَرْذَلٍ .

ومن أشكال الحذف المعروفة في العربية حَذْفُ الصِّفَةِ، وهو أمرٌ منافٍ للعقل ويَأبَاهُ المنطقُ ؛ لأنَّ الغرض من مجيء الصفة زيادة الكلام توضيحاً والموصوف تخصيصاً، بأنْ تأتي للمدح والثَّناء أو الذَّم، فحذفها عَكْسُ المُرَاد من الإتيانِ بها، ومع ذلك وجِد حذفها في كلام العرب لدليل يَدُلُّ عليها، وقد وجدنا أنَّ الحذف يكثر في النعت بالمصدر وفي النعت بالجملة، أمَّا النعت بالاسم المشتق والاسم الجامد فلم نجد فيهما حذفاً يذكر عند أهل اللغة .

ومن أشكال الحذف أيضا حَذْفُ المَوصُوفِ، وهو الآخر أمرٌ يأبَاهُ العقلُ ويرفضه المنطقُ ؛ لأنَّهُ على خلاف الأصل والقياس النحويّ، إذ ليس من المعقول أنْ نحذف الموصوف الذي من أجله جئنا بالصفة، كما أنْ القياس يأبى أنْ تأتي الصفة بلا موصوف، لكنْ مع ذلك ورد في اللغة حذف الموصوف بشروط كثيرة بعضها صناعيَّة وأخرى سياقيَّة، وقد وجدنا أنْ حذف الموصوف أكثر شيوعاً وروداً في العربية من حذف الصفة، وقد بلغ حذف الموصوف حد الاستغناء عنه و إحلال صفته مكانه وشيوعها نيابة عنه، وقد وجدنا أن لشيوع الاستعمال وتخصيص الدلالة دوراً كبيراً في حذف الصفة أو الموصوف، كما وجدنا أنَّ لقرينة المعنى دوراً كبيراً في الحذف النحويّ وعدمه، لذا نرى – عند البحث في هذا الموضوع – ضرورة مراعاة القرائن السياقيّة بكل أشكالها نحويَّة صناعيَّة أو سياقيَّة حاليَّة أو إشاريَّة أو صوتيَّة : نبر وتنغيم، كما أنَّه من الخطأ أنْ يدرس موضوع الحذف دراسة نحويَّة صناعيَّة بحتة بمعزل عن علم اللغة ولاسِيَّمَا علم دلالة الألفاظ وطرق ووسائل تطورها .

المُقَدِّمَة

الحَذْفُ: فَنٌّ مِن فنونِ اللغةِ وأسلوبٌ من أساليبها، فهو من الظواهرِ اللغويةِ التي تظهرُ فِي كثيرٍ منَ اللغاتِ الإنسانيةِ الحية، لكنَّها تتفاوتُ فيما بينها في كثرة وروده وبروزه فيها، واللغة العربية –كما نعلم – لها حظٌّ وافرٌ إن لم يكن الأُوفر في كثرة وروده فيها، فهو فنٌّ واسعُ البابِ كثيرُ المداخل بعيد الأَغوار متشعب الدَّهاليز لا يَخْبرهَا إلا مَنْ أُوتِي حظاً من الفصاحةِ وعلماً من البيانِ، ويبدو أنَّ سبب كثرة وروده في العربيةِ هو لِمَا تميلُ إليهِ من اللجوءِ إلى الإيجازِ والاختصارِ وهذا إنَّمَا يَدُلُّ على مُرونَتِهَا وأَصَالَتِهَا وحيويتِهَا وشَجَاعَتِهَا، والحَذْفُ عند البيانيين هو أَحدُ قِسمي الإيجازِ، فهو قسيم القصر، والحذف في العربية يكون فيها بحذف ما لا يخل بالمعنى ولا ينقص من البلاغة، بل لو ظهر المحذوفُ في ذلك المقام لنزل قدر الكلامِ عن علوِ بلاغتهِ ولصار الكلامُ في سياقهِ إلى شيءٍ مُسترذلٍ.

لقد كان في النِّيةِ – في بادئ الأمر – أن أَكْتُبَ عن الحذف في التوابع كلها لكن بعد جمع المادة والنظر فيها وجدت أنَّهَا كثيرة تشكل دراسة كبيرة وواسعة فارتَأَيْتُ أن أقسم الموضوع أقساماً تليق بحجم الدراسة وشروطها، لذلك اختصرت الدراسة على الحذف في

الصفة والموصوف ووسمتها بـ (الحذف في الصفة والموصوف، بين الصناعة النحوية والقرائن السياقية)، وهذا العنوان نابع من حقيقةٍ أراها مهمة، هي إنَّنَي وجدت أنَّ الحذفَ يربط بين علومٍ عِدِّة أو أنَّه يجمع بين أغلب علوم العربية، مِنْهَا النَّحو والبلاغة وعلم اللغة ولاسيَّما علم الدَّلالة منه.

وحذف الصفة أو الموصوف عقلاً لا يجوز وهو من أسباب اللبس في الكلام عند كثير من اللغويين ؛ ذلك لأنَّ الصفة فضلة جيءَ بِهَا لتوضيح أحد أركان الجملة،أي: لزيادة أحد العمد أو أحد أنواع الفضلات إيضاحاً وتخصيصاً فحذفها أو حذف من جاءت لأجله عكس المراد وفيه لبس في الكلام، كما أن مجيء الصفة في الكلام من الإطناب والإطالة في الكلام، وحذفها من الإيجاز والاختصار وهما لا يجتمعان عقلا في غرض كلامي واحد، لكن مع ذلك وجد في العربية حذف الصفة وحذف موصوفها أيضا لدليل يدل عليها، ووجدنا أن المحذوف يظهر و يبين أو يستدل عليه من جهتين:

الجهة الأولى: يكون الاستدلال من جهة الصناعة، أي: جهة الإعراب، أي: إنّ الذي يدل على المحذوف هو الإعراب أو الصناعة النحوية وقوانينها التي سَنَّهَا النحاة في صنعتهم.

الجهة الثانية:يكون الاستدلال على المحذوف من جهة المعنى،أي: من غير الإعراب ويكون بالنظر في ملابسات الموقف الكلامي، وتشترك فيه القرائن الحالية و المقالية، منها الصوتية ولاسِيَّمَا النبر والتنغيم والقرائن العقلية والاجتماعية وقرينة الإشارة وغيرها.

ودراستنا هذه إنَّمَا تبحثُ فِي حَذْفِ الصِّفَةِ والموصوفِ وأسباب حذفِهِمَا وأنواع وأشكال كل منهما وشروط الحذف في تلك الأشكال، وكذلك تبحث عن القرائن السياقية بكافة أشكالها التي من شأنها أن تبين المحذوف، وقد اقتضت الدراسة هنا التعريف بالحذف أولاً ثم التعريف بالتوابع ثانياً، ثم التعريف بالصفة موضع الدراسة ثالثاً، ثم تبيين أشكال الحذف فيها، ثم الانتقال إلى تبيين ظاهرة الحذف في الموصوف الذي جاءت الصفة من أجله.

وقد جاء بحثي هذا لإثبات أن تبيين المحذوف ليس من شأن الصناعة النحوية فحسب بل أن ذلك من شأن القرائن السياقية أيضاً إذ لها دور كبير في صياغة الجمل وأشكالها.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبل عملي هذا خالصاً لوجهِهِ الكريم، وأنْ يجعله مقبولاً موفقاً، وأنْ يتجاوز عن تقصيري فيه فالنقصُ صفةٌ من صفاتِ البشرِ والكمالُ للهِ تعالى وحده.

التَّمْهِيْدُ

الحَذْفُ لُغَةً: ((الإسقاط ومنه حذفت الشَّعر إذا أخذت منه، واصطلاحاً: إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل)) [١]، والحذف ظاهرة لغوية بارزة في الكلام تشترك فيه أغلب اللغات الإنسانية، وهو بابٌ واسعٌ في العربية تكلم فيه علماؤنا كثيراً وفي ميادين شتى منها النحو والبلاغة وعلوم اللغة والأصول، وهذا الباب نجده في العربية أكثر سعة مما في غيرها من اللغات ؛ ذلك لأَنَّهَا تميل بطبعها وطبع المتكلمين بها إلى الاختصار، وهذا دليل على مرونتها وشجاعتها.

قال ابن الأثير: الحذف نوع من الكلام شريف لا يتعلق به إلا فرسان البلاغة ؛ لأنّ النظر فيه إلى المعاني أكثر منه إلى الألفاظ فرب لفظ قليل يدل على معنى كثير، ورب لفظ كثير يدل على معنى قليل، ومثال ذلك كالجوهرة الواحدة بالنسبة إلى الدَّراهم الكثيرة، فمن ينظر إلى طول الألفاظ يؤثر الدَّراهم بكثرتها، ومن ينظر إلى شرف المعاني يؤثر الجوهرة الواحدة لنفاستها[٢]، ومع صحة هذه العبارة إلا أَنَّنَا نقولُ ليس ذلك بمطرد في الكلام ؛ لأنَّ للحذف – لاشك – دواعٍ وللذكر دواعٍ أيضاً، وللحذف في موضعه ضرورة وبلاغة يستدعيان عدم الذكر، كما أنَّ للذكر ضرورة وبلاغة في موضعه، لا يستقيم الكلام إلا بهِ [٣]، وقد وظَّفَ القرآنُ الكريم هذين الفنين – أعني الحذف والذكر– في الأماكن المناسبة لهما، لكنَّنَا نقول كما قال الجرجاني:الحذف((بابٌ دقيقُ المسلك لطيفُ المأخذ عجيبُ الأمر شبيهٌ بالسحر، فإنَّكَ ترى به ترك الذِّكر أوضح من الذِّكر، والصمت عن الإفادة أزيد إفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبِن)) [٤].

والصِّفَةُ والنَّعْتُ من التَّوَابِعِ، والتَّوَابِعُ: جمع تابع، والتابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، وليس خبراً، ومعنى قولنا (الحاصل والمتجدد) هو أنَّهُ كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التراكيب يتغير الاسم اللاحق أو التابع بنفس ذلك التغيير[٥]،

والتوابع عند النحويين خمسة أنواع:هي الصفة والتأكيد والبدل وعطف البيان وعطف النسق[٦]، ومنهم من يطرح عطف البيان ويضمه إلى البدل، فهي عنده أربعة أنواع[٧].

تَعْرِيْفُ الصِّفَةِ:

عرفت الصفة من ناحية الفائدة:بأنَّها((كل ما فرَّق بين موصوفين مُشْتَرَكين في اللفظ))[٨]، ومن ناحية المعنى أو الدلالة النحوية هي:((الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: (طويل) و(قصير و(عاقل) و(أحمق) و(قائم) و(قاعد) و(سقيم) و(صحيح) و(فقير) و (غني)...))[٩]، والصفة عند النحويين من ناحية الدلالة على المسمى خمسة أقسام هي:الأول:حلية للموصوف،أي: أن تكون فيه أو في شيء من سببه، الثاني: فعل للموصوف يكون به فاعلا هو أو شيء من سببه، الثالث: وصف ليس بعمل ولا بحلية، الرابع:وصف ينسب إلى أبٍ أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب، الخامس: الوصف بذي التي بمعنى صاحب[١٠].

ومن الملاحظ على هذا النص أنَّ الصفة تكون في الأشياءِ المادِيَّةِ وفي المعنوية، أي: تكون في الأشياء الأصيلة الداخلة في الذات، نحو: طويل وقصير، فهي أشياء داخلة في الذات، وتكون كذلك في الأشياء غير الأصيلة،أي: الدخيلة على الذات، نحو:قائم و قاعد وغني وفقير، قال ابن يعيش:((الصفة والنعت واحد، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ النعت يكون بالحلية، نحو طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعال، نحو: ضارب و خارج، فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ولا يقال له منعوت وعلى الأول هو موصوف ومنعوت))[١١].

أمَّا من ناحية الحكم النحوي والاشتقاقي فقيل: إنَّ الصفة أو ((النعت هو التابع لِمَا قبله المشتق من المصدر، أي: الدال على حدث صاحبه كاسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة واسم التفضيل ك (جاءني زيد الفاضل أو المَفْضُول أو الحسن أو الأفْضَل، أو المُؤول به، وهو وما أشبهه في المعنى كأسماء الإشارة غير المكانية، وذي بمعنى صاحب، والمنسوب ك (جَاءَ زَيْدٌ هَذَا)،أي: الحاضر، أو (رجلٌ ذُو مالٍ)، أي: صاحبه، أو (دِمَشْقِيّ) أي: منسوب لدمشق))[١٢].

فَائِدَةُ الصِّفَةِ فِي الْكَلامِ:

بما أنَّ الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوالِ الذات فهي إذن تأتي لتمييز تلك الذات عن غيرها ممن اشترك معها في الاسم أو اللفظ فهي تخلص الذات من الاشتراك بغيرها من الذوات في الاسم، وتأتي الذات أيضاً للتخصيص والتوضيح، فهي تخصص الاسم المراد في الكلام عن أنواع جنسه وتوضحه [١٣]، قال الزمخشري في ذلك: ((والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم، ويقال: إنَّهَا للتخصيص في النكرات، وللتوضيح في المعارف))[١٤]" وقيل: تأتي الصفة أيضاً للثناء والتعظيم والذم والتحقير وللتأكيد [١٥]"، ومن الفوائد التي تساق لها الصفة في الكلام:الإيجاز في الكلام والاختصار في العبارة، قال ابن يعيش في ذلك:((الغرض من الصفة إمَّا التخصيص، وإمَّا الثناء والإيجاز والاختصار))[١٦].

الأَشْيَاءُ التِي يُنْعَتُ بِهَا:

الأشياء التي تصلح للنعت بها عند النحويين أربعة أشياء هي:

الأول: الاسم المشتق: وهو ما كان مأخوذاً من غيره، والمراد به: ما دل على حدث وصاحبه، نحو: (ضَارِب) و (مَضْرُوب) و(أَفْضَل) [١٧].

الثاني:الاسم الجامد: وهو ما لم يُؤخَذ من غيره من المصدر أو الفعل [١٨]" وهو المشبه للمشتق في المعنى كاسم الإشارة و(ذي) بمعنى صاحب، وأسماء النسب، تقول: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا)، و(بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ)، و(بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ) ؛لأنَّ معناها –كما مرَّ – الحاضر، وصاحب مال، ومنسوب إلى دمشق [١٩] .

الثالث:الجملة الواقعة موقع المفرد: والجملة عند النحاة لها تعاريف كثيرة بحسب زاوية النظر إليها، والذي يهمنا منها هنا الجملة الخبرية، وهي –كما عرفها النحاة –: اللفظ المركب تركيباً إسنادياً أفاد أم لم يُفِدْ [٢٠]، فهي الكلام القائم على علاقة إسنادية، أي: مركب من مسند ومسند إليه وللدارسين في تقسيم الجملة مذاهب شتى[٢١]، والجملة الوصفية هي من الجمل التي لها محل من الإعراب، أي: من الجمل التي تؤول بالمفرد فتقع موقعه [٢٢]، أي: يُوصَف بها كما يُوصَف بالمفرد، وهي جملة خبرية تأتي بعد نكرة محضة أو غير محضة لتخصصها، أو تزيد من تخصصها ويكون فيها ضمير يعود عليها

وهي تابعة لها في الإعراب [٢٣]، إذن لا يوصف بالجمل إلا النكرات [٢٤]،حسب ما يرى أغلب النحاة .

الرابع: المصدر: وهو في اللغة اسم مكان الصدور، أي: ما يصدر عنه الشيء [٢٥]، وفي الاصطلاح: هو الاسم الذي يدل على الحدث الجاري على الفعل، والمصدر موضوع لمعنى الحدث دون الزمان والنسبة والذات [٢٦] .

فالنوعان الأول والثاني من الأشياء التي ينعت بها ليس فيهما حذف، أمّا النوعان الآخران، أي: الثالث والرابع، أعني: النعت بالجملة والمصدر، ففيهما حذف، وسنفصل القول فيهما في الآتي:

١- الحذف في النعت بالجملة: للنعت بالجملة – عند النحاة – ثلاثة شروط، شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة أمَّا لفظاً ومعنىً أو معنىً لا لفظاً، فالأوّل نحو: قوله تعالى: { وَاتَّقُواْ يَوْمَاً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ }[سورة البقرة: ٢٨١]، والثاني، نحو: قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللئِيْمِ يَسُبُّنِي [٢٧] فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِيْنِي [٢٨]

وشرطان في المنعوت وعليهما مدار الأمر هنا:

الشرط الأول: أن تكون الجملة المنعوت بها مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إمَّا ملفوظ به، نحو قوله تعالى:{ وَاتَّقُواْ يَوْمَاً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ }[سورة البقرة ٢٨١]، فإنَّ (الهاء) من (فيه) عائد إلى (يوماً) الموصوف، أو ضمير مقدر، نحو قوله تعالى:{ وَاتَّقُواْ يَوْمَاً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً } [سورة البقرة:٤٨]، أي لا تجزي فيه [٢٩]، وإليه أشار ابن مالك بقوله:

وَنَعَتُواْ بِجُمْلَةٍ مُنَكَرَا فَأَعْطَيْتُ مَا أَعْطَيْتَهُ خَبَرَا [٣٠]

إلا أنَّه لابُدَّ للجملة الواقعة صفة من ضمير يربِطُها بالموصوف، وقد يحذف للدلالة عليه، نحو قول الشاعر الحارث بن كلدة:

وَمَا أَدْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الدَّهْرِ أَمْ مَالٌ أَصَابُواْ ؟ [٣١]

التقدير: أم مال أصابوه ؟ فحذف الشاعر الهاء، ومثل ذلك قوله عز وجل:{ وَاتَّقُواْ يَوْمَاً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً } [سورة البقرة:٤٨]،أي: (لا تجزى فيه) فلم تذكر كلمة (فيه) [٣٢] في السياق القرآني لوجود القرينة اللفظية (يوماً) التي تدل عليها في نفس السياق.

والشرط الثاني: وهو أن تكون الجملة خبرية، يعني:إنَّ الجملة التي تقع صفة شرطها أن تكون خبرية ؛ لأنَّهَا في المعنى كالخبر عن الموصوف [٣٣]، وخبرية يعني محتملة للصدق والكذب، نحو قولك: جَاءَ رَجُلٌ زَيْدٌ ضَرَبَهُ، فجملة: زَيْدٌ ضَرَبَهُ، تقع في محل نعت لـ(رَجُل) فلا يجوز: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَضْرِبُهُ [٣٤]، وهذه الجملة الخبرية المحتملة للصدق والكذب، هي التي تكون إخباراً للمبتدأ وصلات للموصولات [٣٥] .

وشرط النحاة في الجملة أن تكون محتملة للصدق والكذب تحرزاً من الجملة الإنشائية مثل الأمر والنهي والاستفهام، نحو: (قم)، و(أقعد)، و(لا تقم)، و(لا تقعد)، و (هل يقوم زيد؟) ؛ لأن هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات كما لا تقع أخباراً ولا صلات ؛ لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركه في اسمه، والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها إنَّمَا هي طلب واستعلام لا اختصاص لها بشخص دون شخص [٣٦]، فإنْ جاء من ذلك ما ظاهره نعت يؤول على إضمار قول فيه،أي: إنَّ هناك قولاً من الكلام مضمر فيه [٣٧]، ونحو ذلك – عند النحاة – قول الشاعر:

حَتَّى إذَا جَنَّ الْظَّلامُ وَاخْتَلَطْ جَاءُواْ بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الْذِّئْبَ قَطْ ؟ [٣٨]

أي: جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هذا الكلام [٣٩]، أي: جاءوا بمذق مقول فيه:(هل رأيت الذئب ؟)، كناية عن لون هذا المَذْق، وهو((مؤول على حذف الوصف، أي: مقول فيه: هل رأيت)) [٤٠]، قال صاحب عدة السالك: ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهي قوله: هل رأيت الذئب؟، نعتا للنكرة التي هي قوله: (مَذْق)، وهذا الظاهر غير مراد بل جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتاً، وأصل الكلام: جاءوا بمذق مقول عند رؤيته:هل رأيت الذئب؟، ونقل عن غيره أنَّ تقدير المحذوف يكون بقوله: جاءوا بمذق مثل الذئب، هل رأيت الذئب قط ؟ وزعم أن هذا أحسن

من تقدير القول ؛ لأنَّ هذا المقدر ورد مصرحاً به في قولهم: مررت برجل مثل الأسد، هل رأيت الأسد قط ؟ ومثله ما ورد في الحديث الشريف [٤١] ((... كَلالِيْبٌ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُم شَوْكَ السَّعْدَانِ ؟ قالوا نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ، قَال: فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَان...)) [٤٢].

الحذف في النعت بالمصدر:في عرف اللغة العربية يجوز النعت بالمصدر، وإذا نعتوا بالمصدر قالوا: ((هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ، وَرِضَاً، وَزُورٌ وَفِطْرٌ)) [٤٣]، وأخبر ابن مالك عن وصف العرب بالمصدر في ألفيتهِ بقولهِ:

وَنَعَتُواْ بِمَصْدَرٍ كَثِيْرَا فَالْتَزَمُواْ الإفْرَادَ وَالتَّذْكِيْرَا [٤٤]

وزاد ابن عقيل ذلك توضيحا بقوله: يكثر استعمال المصدر نعتاً نحو:مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وَبِرَجُلَيْنِ عدلٍ، وبِرِجَالٍ عَدْلٍ، وبامْرَأَةٍ عَدْلٍ، وبامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ، ونِسَاءٍ عَدْلٍ، ويلزم حينئذٍ الإفراد والتذكير، والنعت به على خلاف الأصل ؛ لأنَّه يدل على المعنى لا على صاحبه، لذلك أُوِّل عند النحاة على وجوه [٤٥]، كما في الآتي:

الوجه الأول: هو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق بوضع (عدل) موضع عادل،أي: رجل عادل، ورجل رضاً، أي: رجل مرضي، ورجل زور، أي: رجل زائر، ورجل فطر، أي: رجل فاطر [٤٦] .

الوجه الثاني: هو عند البصريين على التأويل بتقدير مضاف، والأصل عندهم مررت برجل ذي عدل، ثم حذف (ذي) وأقيم (عدل) مقامه[٤٧]، أي: ذو كذا، ولهذا التزم إفراده وتذكيره، كما يلتزمان لو صرح بذي [٤٨] .

الوجه الثالث: [٤٩] على التأويل بالمبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً أو ادعاءً [٥٠]، وحاصله إبقاء المصدر والمنعوت على حالهما وإرادة المبالغة في المنعوت حتى كأنَّه هو نفس العدل ونفس الرضا [٥١]، وقد ذهب ابن عقيل إلى أنَّ الحمل على المبالغة أولى من التأويل ؛ لأنَّ التأويل في كثير من العبارات قد يخرجها من معانيها التي سيقت لها، وذلك نحو قولنا: (زَيْدٌ صَوْمٌ)، فإنَّ الأصح ((جعله نفس الصوم مبالغة ولا يصح أن يكون التقدير: (ذو صوم) ؛ لأنَّ هذا يصدق على من صام يوماً، وذلك يصدق على المدمن)) [٥٢] فقط، فلا يصح

إطلاقه على كل صائم، وقد أيَّد الدكتور فاضل السامرائي هذا الرأي، أي:إنَّ الحمل على المبالغة أولى من التأويل(٥٣) .

والذي يبدو لي أن الذي دفع النحاة إلى هذه التأويلات هو أن المصدر اسم دال على معنى الحدث، ولا دلالة له على الذات، فإذا قلت: هذا رَجُلٌ عَدْلٌ، مع بقاء النعت والمنعوت على معناه الأصلي كنت قد وصفت الذات بالمعنى وهذا لا يجوز، مما دفع كلاً من البصريين والكوفيين إلى التأويل للتخلص من هذا المشكل(٥٤) .

دَوْرُ القرائنِ فِي إيْضَاحِ الصِّفَةِ المَحْذُوْفَةِ:

الشائع عند النحويين أنَّ حذف الصفة وإبقاء الموصوف مع نِيَّةِ معناها أقل شهرة وأقل وجوداً في اللغة العربية من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه (٥٥)، قال ابن هشام في ذلك: ((ويقل حذف الصفة النعت مع العلم به ؛ لأنَّه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم فحذفه عَكْسُ المقصود)) (٥٦)، فقد علل ابن هشام في كلامهِ هذا عِلة قلة حذف الصفة، فالصفة تأتي في الكلام لإغراض، وأهمها إزالة الاشتراك عن الاسم الموصوف مما يماثله من جنسه، وكذلك إزالة العموم وتخصيصه، لذلك كان حذفها عكس المقصود ؛لأنَّ في ذكر الصفة توضيح وفي حذفها لَبْسٌ ؛ ولأنَّ في حذفِهَا نَفْيٌ لتلك الأغراض، وكذلك فإنَّ في ذكر الصِّفَةِ إطنابٌ وإسهابٌ وفي حذْفِهَا اختصارٌ وإيجازٌ وهما لا يجتمعان، وقد وضَّحَ ذلك ابن يعيش في قوله:أمّا الصفة فلا يحسن حذفها ؛ لأنَّ الغرض من الإتيان بالصفة إمَّا التخصيص وإمَّا الثناء والمدح وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب في الكلام، والحذف من باب الإيجاز والاختصار فلا يجتمعان في سياق واحد لتدافعهما(٥٧)، وقال ابن الأثير في باب الإيجاز: والصفة تأتي في الكلام على ضربين، إما للتأكيد والتخصيص، وإمَّا للمدح والذم وكلاهما من مقامات الإسهاب والتطويل لا مِنْ مقاماتِ الإيجازِ والاختصارِ، وإذا كان الأمر كذلك لم يلق الحذف به ؛ لأنَّه يؤدي إلى الالتباس وهو ضد البيان (٥٨)، لكن أهل اللغة والنحو لم يمنعوا وقوع شيء من ذلك في الكلام إذا توفر الدليل الحالي والمقالي أو الصناعي النحوي أو القرينة الخارجة عن السياق التي توضح المراد، من ذلك القرينة الحالية،قال أهل اللغة: وقد حذفت الصفة على قلة وندرة وذلك عند قوة دلالة الحال عليها(٥٩)، وقد فسَّرَ أهل اللغة ما حكاه

سيبويه على ذلك من قوله:(سِيْرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ طَويلٌ)، قال: وان لم تَذْكر الصفة رَفَعْتَ[٦٠] أي: لك أن تقول:(سِيْرَ عَلَيْهِ لَيْلٌ) برفع (ليلٌ) على إرادة حذف الصفة،أي: (ليلٌ طويلٌ)، وكان هذا إنَّمَا جاز حذف الصفة في مثل هذا الموضع لِمَا دَلَّ من الحال على موضعها[٦١]، وذلك إنَّه يُحسن في كلام القائل لذلك من التَّطْرِيْحِ والتَّطْوِيْحِ والتَّفْخِيْمِ والتَّعْظِيْمِ ما يقوم مقام قوله (طويلٌ) [٦٢]، وقد أراد أهل اللغة بهذا الكلام الإشارة إلى الدَّليل الصوتي وهو قرينة مقالية مهمة خاصة باللغة المنطوقة، حيث يفهم السامع – بواسطتها – من طريقة نطق المتكلم وأدائه الصوتي للعبارة بعض العناصر المحذوفة .

وقد تكلم ابن جني عن الدليل الصوتي أو القرينة الصوتية المساعدة على توضيح المعنى المراد حين فسر كلام سيبويه الآنف الذكر بقوله:((وكان هذا إنَّمَا حذفت فيه الصفة لِمَا دَلَّ من الحال على موضعها وذلك تحس في كلام القائل لذلك من التَّطْوِيْحِ والتَّطْرِيْحِ والتَّفْخِيْمِ والتَّعْظِيْمِ مَا يقوم مقام قوله: طويلٌ أو نحو ذلك)) [٦٣].

وتكلم ابن جني في الدليل المقالي أو الصوتي أو النبر والتنغيم الذي يُعْتَمَدُ عليه في حذف الصفة بقوله: ((وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً فتزيد من قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة ولِتُمَكِّن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي: رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً، أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً، وتمكن الصوت بـ (إنسان) وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً، أو نحو ذلك)) [٦٤].

ثم انتقل ابن جني إلى الدليل الاشاري،أو قرينة الإشارة، أي:الإشارة المساعدة على توضيح المعنى المراد حين قال:((وكذلك إذا ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً، وتُزَوِّي وجْهَكَ وتُقَطِّبُهُ،فيغني ذلك عن قولك:إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مُبْخَلاً،أو نحو ذلك))[٦٥].

ورغم ما تقدم يؤكد الدارسون في باب حذف الصفة على ضرورة وضوح الدليل الحالي أو المقالي عليها من ذلك قولهم:إنْ عُرِي حذف الصفة من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فان حذفها لا يجوز [٦٦]، وزاد ابن جني على ذلك قوله:ألا تراك لو قلت: وَرَدْنَا البَصْرَةَ فَاجْتَزْنَا بِالأُيَّلَةِ عَلَى رَجُلٍ، أو رَأَيْنَا بُسْتَانَاً، وسَكَتَّ لم تفدْ بذلك شيئاً ؛ لأنَّ هذا ونحوه

مما لا يَعْرَى مِنْهُ ذلك المكان، وإنَّما المتوقع أنْ تصف من ذكرت أو ما ذكرت فإنْ لم تفعل كلفت علم ما لم تُدَلِلْ عليه، وهذا لغو من الحديث وجور في التكليف)) (٦٧)، ومن ذلك أيضاً قول ابن يعيش: ((فإنْ عَرِيَت الحال من الدلالة لم يجز الحذف فاعرفه)) (٦٨).

وقد ركز ابن الأثير على القرائن السياقية المعنوية واللفظية السابقة واللاحقة في السياق المنطوق أو على القرائن المفسرة من خارج النص حين رأى أن حذف الصفة لا يُسَوَّغُ إلا في ثلاثة مواطن:

الأول: إذا تقدم الصفة ما يدل عليها، نحو ذلك قوله تعالى:{ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكانَتْ لِمسَكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيْبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً} [سورة الكهف: ٧٩]، فلم تذكر هنا الصفة، والمعنى:يأخذ كل سفينة صالحة غصباً، ويدل على الصفة التي لم تذكر القرينة اللفظية السابقة قوله تعالى: { فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيْبَهَا } [سورة الكهف:٧٩]، فإنَّ تعييبه إيَّاهَا لا يُخرِجها عن كونها سفينة وإنَّمَا المأخُوذ هو الصحيح دون المَعِيْب فلم تذكر الصفة هاهنا؛ لأنَّهَا تقدمها ما يدل عليها .

الثاني: إذا تأخر عنها ما يدل عليها: نحو ذلك قول الشاعر يزيد بن الحكم الثقفي:

كُلُ امْرِئٍ سَتَئِيْمُ مِنْهُ العُرْسُ أَوْ مِنْهَا يَئِيْمُ (٦٩).

فإنَّه أراد كل امرئ متزوج،إذ دل عليه ما بعده في السياق القرينة اللفظية من قوله: ستئيم منه أو منها يئيم، إذ لا تئيم هي إلا من زوج ولا يئيم هو إلا من زوجة، فجاء بعد الموصوف ما دَلَّ عليه، و لولا ذلك لَمَا صح معنى البيت إذ ليس كل امرئ يئيم من عرس إلا إذا كان متزوجاً (٧٠).

وتحذف الصفة لقرينة مقالية خارجة عن سياق الكلام، ونحو ذلك قوله صلى الله عليه وسلم:((لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)) (٧١)، قال بعض الفقهاء قد علم على جواز صلاة جار المسجد في غير المسجد من غير هذا الحديث فعلم حينئذ أن المراد به الفضيلة والكمال وهذا الشيء لم يعلم من نفس اللفظ أو من سياقه وإنَّما علم من شيء خارج عنهما(٧٢)، من ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذّ بسبع وعشرين مرة)) (٧٣)، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((صلاة الرجل في جماعة تضعف على

صلاته في بيته وفي سوقه خمسة وعشرين ضعفا...))[٧٤]، فلو كانت صلاة الرجل في بيته باطلة لما فاضل صلى الله عليه وآله وسلم بينها وبين صلاة الجماعة .

والصحيح انّ في مسألة جواز الصلاة في غير المسجد خلاف عند علماء الفقه بين قائل بصحتها أو عدم صحتها[٧٥]، وآراؤهم في صلاة المسجد تمثلت في ثلاثة أقوال:الأول،هي سنة مؤكدة فقط، وهذا هو المعروف عن أصحاب أبي حنيفة وأكثر أصحاب مالك وكثير من أصحاب الشافعي ورواية عن أحمد.الثاني:هي واجبة على الكفاية وهذا هو المُرَجَّح في مذهب الشافعي، وقول بعض أصحاب مالك، وقول في مذهب أحمد.الثالث: هي واجبة على الأعيان وهذا هو المنصوص عن أحمد وغيره من أئمة السلف وفقهاء الحديث وغيرهم وجعلوا جواز الصلاة في حديث المفاضلة الآنف الذكر لأصحاب الأعذار دون الأصحاء أصحاب القدرة على الصلاة في المساجد[٧٦].

ومن النحويين من يرى أن حذف الصفة في الكلام مع نية معناها يكثر في سياق النفي – وهو قرينة صناعية لفظية – حين ينفي المتكلم شيئا ثابتا بقرينة العقل أو بغيرها من القرائن، فهو في هذه الحالة لا يريد النفي المطلق وإنما نفي الشيء مقيدا بصفة مخصوصة، كما في قولنا في وصف إنسان: إنَّه ليس بشاعر، أو ليس بكاتب، أو ليس بإنسان، مع ثبوت هذه الصفات أو مثلها له، فالمقصود من المتكلم تقييد هذه الصفات بصفات أخرى: أنه ليس بشاعر مجيد أو يُعتد به أو ذي بال الخ[٧٧]، ومن الأمثلة على ذلك الحديث النبوي الشريف: ((لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد))[٧٨]،((والمراد لا صلاة كاملة أو تامة)) [٧٩]،أو فاضلة [٨٠]، ومن ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم:((لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب))[٨١]، فقد فُسِّرَ هذا الحديث عند كثير من الفقهاء بلا صلاة كاملة، أو تامة .

والصحيح انّ في مسألة قراءة الفاتحة في الصلاة خلاف بين الفقهاء فمنهم من ذهب إلى وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة وأنَّه لا يُجْزِئ غيرها وإليه ذهب مالك والشافعي و جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب العِتْرَة ؛لأنَّ النفي عندهم في الحديث المذكور يتوجه إلى الذات أو ما هو أقرب إلى الذات وهو الصحة لا الكمال ؛ وذهبت الحنفية وطائفة قليلة إلى أنَّها لا تجب بل الواجب عندهم قراءة آية من القرآن[٨٢].

والقاعدة العامة في حذف الصفة، أي: النعت تقول: يرد حذف الصفة في اللغة مع نية معناها في المواضع التي تدل فيها قرينة لفظية أو حالية على أن الموصوف مقيد أو مخصص بصفة معينة، بحيث لو لم تقدر صفة للموصوف لأدى ذلك إلى خلل بالمعنى المقصود [٨٣] .

وقد أدرك هذه الحقيقة – أي: علاقة المعنى بالقرائن السياقية – علماؤنا القدامى ولاسيَّما المفسرون منهم، ومن الأمثلة على ذلك:

– قوله تعالى:{ وَإِن مِن قَرْيَةٍ إِلا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَمَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابَاً شَدِيْدَاً كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَب مَسْطُوراً }[سورة الإسراء:٥٨]، قال بعض أهل العلم في هذه الآية صفة لم تذكر، وتقدير الكلام: وإن من قرية ظالمة إلا نحن مهلكوها، وهذا النعت الذي لم يذكر دلت عليه قرائن سياقية مقالية خارجة عن سياق النص وهي آيات من كتاب الله تعالى منها:

١. قوله تعالى:{...وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلا وَأَهْلُهَا ظَلِمُونَ } [سورة القصص:٥٩].
٢. وقوله تعالى:{ذَلِكَ إِنْ لَّمْ يَكُن رَّبُكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ إِلا وَأَهْلُهَا غَفِلُونَ }[سورة الانعام:١٣١].
٣. وقوله تعالى:{ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ } [سورة هود:١١٧] .
٤. وقوله تعالى:{ وَكَأَيِّن مِّن قَّرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَهَا حِسَابَا شَدِيْداً وَعَذَّبْنَهَا عَذَابًا نُّكْراً... }[سورة الطلاق:٨]، إلى غير ذلك من القرائن، والمعنى،أي: بل لابد أن تنذرهم الرسل فيكفروا بهم وبربهم فيحق عليهم العذاب، وغاية ما في هذا القول أن هنا نعتاً لم يذكر لوجود أدلة تدل عليه [٨٤]، فالقرينة العقلية توجب القول بأن في الآية – التي في سورة الإسراء– صفة لم تذكر أوجبها الإعجاز القرآني المطلق وهي (ظالمة)؛ لأنَّه إنْ لم نقل بأن هناك صفة لم تذكر لكان مردود ذلك سلباً على النص القرآني إذ كيف يعذب الله تعالى قرية أو القرى بغير ظلم ارتكبته ولأدى ذلك إلى القول بعبثية وجود الترغيب والترهيب في التنزيل الشريف من معاقبة الظالمين وإثابة المحسنين، كما دلت على ذلك الآيات الأنفة الذكر.

– قوله تعالى: { وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً }[سورة الكهف: ٧٩]، قال المفسرون في هذه الآية صفة لم تذكر، أي: كل سفينة صالحة[٨٥] بدليل:

١. إنَّ خرق الخضر عليه السلام أو العبد الصالح للسفينة التي ركب فيها هو وموسى عليه السلام كان يريد بها سلامتها من أخذ الملك لها ؛لأنَّ الملك لا يأخذ السفينة المعيبة التي فيها خرق[٨٦].

٢. إنَّ خرق السفينة أو تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة[٨٧]، فان لم نقدر صفة (صالحة) لكانت مأخوذة في كل أحوالها .

٣. لو لم نقدر (صالحة) صفة للسفينة لكان عمل الخضر عليه السلام أو العبد الصالح عبثا لا نفع فيه ؛ لأنَّ الملك إذا كان يأخذ السفينة الصحيحة والسفينة المعيبة على السواء فليس هناك فائدة من خرقها فكان عمله عبثا، وهو ما ذهب إليه موسى عليه السلام فاستدعى غضبه وعبر عنه بقوله:{...أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْراً} [سورة الكهف:٧١]، فلو علم موسى عليه السلام ما علمه العبد الصالح لقدر هذه الصفة أيضاً.

– قوله تعالى:{ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ...} [سورة الإسراء:٦٥]، بين جل وعلا في هذه الآية الكريمة أنَّ عباده الصالحين لا سلطان للشيطان عليهم فالظاهر أنَّ في الآية الكريمة حذف الصفة المقدرة بـ(الصالحين)، ويدل على هذه الصفة المحذوفة أمور، منها:

١. إضافة العباد إليه سبحانه وتعالى وهذه الإضافة إضافة تشريف لهؤلاء العباد، فدل ذلك على إنهم صالحون[٨٨] .

٢. وتدل على هذه الصفة المحذوفة أيضا آيات أخر هي بمثابة قرائن سياقية خارجة عن السياق تساعد على تقدير المحذوف منها:

أ– قوله تعالى:{ إِلا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ }[سورة ص:٨٣] .

ب- قوله تعالى:{ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَـنٌ عَلَى الْذِينَ ءامَنُواْ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * إِنَّمَا سُلْطَنُهُ عَلَى الْذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالْذِينَ هُم بِهِ مُشْرِكُونَ } [سورة النحل:٩٩ - ١٠٠] .

ج- وقوله تعالى:{ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـنٌ } [سورة الإسراء:٦٥].

إلى غير ذلك من الآيات[٨٩]، القرآنية المفسرة للنص القرآني والموضحة والكاشفة لما قدر أو حذف من التراكيب النحوية في الآيات القرآنية .

- ومن كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم:((لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب))[٩٠]، قدرت في هذا السياق صفة محذوفة، أي: لا صلاة كاملة، أو تامة، ويدل على المقدر أمور، منها: قوله صلى لله عليه وآله وسلم: ((من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خِدَاج ثلاثاً غير تمام)) [٩١]، والخِدَاجُ:بكسر الخاء عند أهل اللغة معناه النقص[٩٢]، فهو لا يستلزم بطلان الصلاة عند بعض أهل الفقه [٩٣] - والمسألة فيها خلاف بين الفقهاء بَيّناه فيما سبق- والخِدَاجُ لفظ مستخدم للمبالغة في النقص [٩٤] .

- ومن كلام العرب: قول الشاعر المرقش الأكبر:

وَرُبَ أَسِيْلَةِ الخَدَيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيْدُ [٩٥]

أي:لها فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ[٩٦]، والشاهد فيه - عند النحاة - قول الشاعر:لها فرعٌ وجيدٌ، حيث ذكر المنعوت وحذف النعت، وأصل الكلام: لها فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ، فأَمَّا الدليل على أصل التقدير فسنذكره بعد، وأَمَّا الدليل على أنَّ المقدر هو خصوص ما ذكره، فلأنَّه الكثير في كلام العرب عند وصف النساء، وذكر وجوه الحسن والملاحة فيهن، فإنَّهم كثيراً ما يصفون الفرع بشدة السواد وليس من المعقول أنْ يكون الشاعر قد أراد في البيت الشاهد ما هو ظاهره من غير ملاحظة محذوف ؛ لأنَّك لا تمدح إنساناً بأنَّ له شَعْرَاً وبأَنَّ له عُنْقَاً ؛ لأنَّ جميع الناس كذلك، وليس معنى هذا الظاهر إلا كما تمدح إنساناً فتقول عنه: إنَّه إنسان، وإنَّه آدمي، فإنْ لم ترِدْ معنى إنسان كامل وآدمي عظيم لم يكن لكلامك معنى مقبول[٩٧].وقد يدل على المحذوف أو المراد من الكلام طريقة نطق أو أداء البيت الشعري بتفخيم كلمتي (فرع فاحم) و(جيد) فيكون فيه دلالة واضحة على أن المراد أشياء مميزة تستدعي التعجب منها

لأنّها ليست كالأشياء المعتادة عند الناس، وقد يصحب أداء الكلام الإشارة إلى الأشياء المنعوتة فتغني الإشارة وطريقة أدائها عن النعت المراد.

حَذْفُ المَوصُوفِ وإقَامَةُ الصِّفَةِ مُقَامَه:

إنَّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أمر يأباه العقل ويرفضه المنطق ؛ ذلك لأنَّه على خلاف القياس والأصل النحوي ؛ و لأنَّه ليس من المعقول أنْ نحذف الموصوف الذي من أجله جئنا بالصفة،فكيف نحذفه ونبقي في الكلام ما جئنا به في الكلام من أجله، إنَّ القياس العقلي للنحو يأبى أنْ تأتي صفة بلا موصوف ؛ لأنَّهَا من لوازمه فهي مكملة وموضحة له إمَّا تخصيصاً من العموم وإمَّا تخليصاً من الاشتراك، وإمَّا تأتي للثناء على الموصوف أو لمدحه وإمَّا لذمه، لذا وجب أنْ تكون الصفة ملازمة للموصوف ولا يحذف أحدهما، لكن مع ذلك أجمع نحاة العربية على جواز ذلك إذا قام الدليل الحالي والمقالي على حذفه، وهم قالوا بذلك استناداً على ما جاء من ذلك في كلامهم وفي القرآن الكريم من شواهد تثبت وجود هذه الظاهرة، قال الزمخشري في ذلك: ((وحق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره، فحينئذٍ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه)) [٩٨]، يعني: إنَّ الصفة يجب أنْ تأتي مصاحبة للموصوف إذا احتيج لها لأداء وظيفة التخلص من الاشتراك أو العموم –كما أسلفنا نقله عن ابن هشام [٩٩] – فإذا حذفنا الموصوف الذي زدنا في الكلام لأجله توضيحا كان ذلك خلاف المقصود والمراد من الزيادة في الكلام، لكن مع ذلك قد يكون الموصوف من الوضوح والظهور إلى درجة يجوز معها تركه والاستغناء عنه وإقامة الصفة مقامه، قال ابن يعيش في هذا الصدد: ((اعلم إنَّ الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان ولإيضاح إنَّمَا يحصل من مجموعهما كان القياس أنْ لا يحذف واحد منهما ؛ لأنَّ حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه، فالموصوف القياس يأبى حذفه لِمَا ذكرناه ؛ ولأنَّه ربما وقع بحذفه لبس، ألا ترى أنَّك إذا قلت: مَرَرْتُ بِطَوِيْلٍ، لم يُعْلَم من ظاهر اللفظ إنَّ الممرور به إنسان أو رمح أو ثوب ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول؛إلا أنَّهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إمَّا بحال أو لفظ، وأكثر ما جاء في الشعر؛ لأنَّه موضع ضرورة، وكلَّمَا استبهم كان حذفه أبعد في القياس)) [١٠٠]، وقد ذهب قبله ابن جني هذا المذهب حين

رأى أنَّ حذف الموصوف قد يؤدي إلى اللبس فلذلك لا يجوز عنده أنْ تقول: مَرَرْتُ بِطَوِيْلٍ ؛ لأنَّها ليست صفة خاصة بموصوف معين، ولهذا لا يجوز الحذف عنده إلا متى ما قام الدليل عليه من لفظ أو حال، ويرى ابن جني كذلك عدم جواز الحذف إذا كانت الصفة جملة، نحو:مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَخُوهُ، ولَقِيْتُ غُلامَاً وَجْهَهُ حَسِنٌ، وقال: ألا تراك لو قلت:مَرَرْتُ بِقَامَ أَخُوهُ أَوْ لَقِيْتُ وَجْهَهُ حَسَنٌ لَمْ يَحْسُن [١٠١]، ولأجل ما تقدم شَرَعَ الدارسون إلى وضع شروط لحذف الموصوف، منها صناعية نحوية ومنها مقالية ومنها دلالية حالية أو معنوية سنعرضها في الآتي:

شُرُوطُ حَذْفِ المَوصُوفِ:

١. يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير مُلْبِسَة، نحو: قولنا:مَرَرْتُ بِظَرِيْفٍ، أي: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيْفٍ، وَمَرَرْتُ بِعَاقِلٍ،أي:مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ [١٠٢].

٢. يجب أن تكون الأسماء الموصوف بها جارية على الفعل، فأمَّا إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل، نحو:مَرَرْتُ بِرَجُلٍ،أي: رَجُلٍ وأيُ رَجُلٍ، فإنَّه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ؛ لأنَّ معناه كامل وليس لفظه من الفعل[١٠٣] .

٣. لا يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة جملة، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَخُوهُ، وَلَقِيْتُ غُلامَاً وَجْهُهُ حَسَنٌ، لم يجز حذف الموصوف فيه أيضاً ؛ لأنَّه لا يحسن إقامة الصفة مقام الموصوف فيه، ألا تراك لو قلت: مَرَرْتُ بِقَامَ أَخُوهُ، أَو لَقِيْتُ وَجْهَهُ حَسَنٌ لَمْ يَجْزْ ؟ وربما جاء شيء من ذلك وما أقله[١٠٤] .

٤. لا يجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة شبه جملة ظرفاً ؛ لأنَّه حينئذٍ لا يكون صالحاً لمباشرة العامل[١٠٥] .

٥. أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره، نحو: قولنا:حائض وطامث وطالق فهي صفات خاصة بالمرأة [١٠٦]، ومن ذلك قوله تعالى: {...اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ.. } [سورة إبراهيم:١٨]، قال المفسرون،أي:في يوم ريح عاصف[١٠٧] ؛ لأنّ العصف من صفات الريح .

٦. إجراء الصفة مجرى الأسماء، نحو:الفقيه والقاضي [١٠٨]، يعني أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم والجاهل والتقي والرسول والنبي، ونحو ذلك مما غلب استعمال الصفة فيه مجردة عن الموصوف، فلا يكاد يجيء ذكر الموصوف معها، كقوله تعالى:{إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ* وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَّفِي جَحِيمٍ }[سورة الانفطار:١٣-١٤] [١٠٩] .

٧. ويجوز حذف المنعوت لقرينة، ومن هذه القرائن، تقدم ذكر المنعوت في السياق، نحو ما استشهد به أهل النحو:ائتني بماء ولو بارد،أي: ولو بماء بارد [١١٠]، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:{...اشْتَدَّتْ بِهِ الْرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ...} [سورة إبراهيم: ١٨]، أي: في يوم ريح عاصف، فحذف الموصوف الريح لتقدم ذكره في السياق القرآني[١١١].

٨. ويجوز حذف المنعوت إذا صاحبه ما يُعَيِّنُهُ، أي: إذا صاحبته قرينة سياقية تُعَيِّنُهُ سابقة كانت أو لاحقة، ونحو ذلك قوله تعالى:{...وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ * أَنِ اعْمَلْ سَبِغَتٍ...} [سبأ: ١٠- ١١] [١١٢]، فالمراد في هذا السياق: دروع سابغات وهو الموصوف المحذوف من السياق كما ذهب إلى ذلك المفسرون، والذي عيَّن المحذوف القرينة السياقية السابقة (الحديد) ؛ لأنَّ الدروع تصنع منها، وكذلك القرينة السياقية اللاحقة (سابغات)،التي قال عنها المفسرون بأنَّهَا صفة لدروع [١١٣]، والسَّبْغُ عند أهل اللغة هو كل شيء طال إلى الأرض من شعر ومن ثوب ودرع وغيره، وهو من صفات الدرع، أي: دروع كوامل واسعات [١١٤]، فإذن صفة السبغ صفة عامة خصصت هنا للدروع بالقرينة السياقية السابقة(الحديد) ؛ لأنَّها تصنع منه .

٩. ويحذف الموصوف إذا قصد به العموم، نحو:قوله تعالى:{..وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ..}[سورة الأنعام:٥٩] [١١٥] .

١٠. ويحذف الموصوف إذا أشعر السياق بالتعليل، نحو قولك:أكْرِم العالم وأهِن الفَاسِق، أي: أكْرِم الرَجُلَ العَالِمَ لِعِلْمِهِ وأهِن الرَجُلَ الفَاسِقَ لِفِسْقِهِ [١١٦] .

١١. ويحذف الموصوف إذا أُرِيْدَ به زمان أو مكان، نحو: جَلَسْتُ قَرِيْبَاً مِنْكَ، وَصَحَبْتُكَ طَوِيْلاً [١١٧]،أي: جلست مكاناً قريباً منك وصحبتك زماناً طويلاً .

١٢. ويجوز حذف الموصوف إذا كانت الصفة بعض اسم مقدم مخفوض بـ (من)، نحو قولهم: مِنَّا ضَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ، أي: مِنَّا فَرِيْقٌ ظَعَنَ وَمِنَّا فَرِيْقٌ أَقَامَ، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: {...وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَداً } [سورة الجن:١١] فـ (دون) في موضع الصفة لموصوف لم يذكر،أي:ومنا قوم دون ذلك [١١٨]، ومنه أيضا قوله تعالى:{ وَمَا مِنَّآ إِلا لِهُ مَقَامُ مَّعْلُومُ } [سورة الصافات:٩٩]، فقد ذهب كثير من المفسرين إلى أنَّ فيها موصوف لم يذكر وأقيمت الصفة مقامه، والتقدير:ما منَّا أحَدٌ إلا له مقامٌ معلومٌ [١١٩]، ورد هذا الأخير أبو حيان في تفسيره ولم يعده من باب حذف الموصوف [١٢٠] .

أو تكون الصفة بعض اسم مقدم مخفوض بـ (في)، ونحو ذلك قول الشاعر:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيْثَمِ يَفْضِلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيْسَمِ [١٢١]

أصله:لو قلت ما في قومها أحدٌ يفضلها لم تَأْثَم، فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم،وأبدل الهمزة ياء،لتناسب الكسرة، وقدم جواب لو فاصلاً بين الخبر المقدم، وهو الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو (أحد) المحذوف [١٢٢] .

من ذلك نخرج بأنَّ حذف المنعوت في اللغة العربية يجوز إذا دلَّ عليه دليل لفظي مقالي أو دليل حالي يستشف من ملابسات الموقف أو دليل صوتي يستشف من طريقة نطق الكلام، أو دليل إشاري يستفاد من طريقة أداء الكلام .

قال ابن مالك في حذف الموصوف في ألفيته:

وَمَا مِن المَنْعُوتِ وَالنَّعْتُ عُقِل يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِل

أي: يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دلَّ عليه دليل [١٢٣]، وهذا الدليل –كما قدمنا آنفا – إمَّا صناعي نحوي أو سياقي حالي أو صوتي أو إشاري وإذا لم يتوافر هذا الدليل يكون حذف الموصوف قبيحاً في الكلام، ولأجل ذلك قُبِّحَ عند سيبويه مثلاً حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه فَقُبِّحَ عنده مثلاً أنْ تقول: (آتيك بجيد؟) [١٢٤] ؛لأنَّ المنعوت غير معلوم، إذ لا يوجد في الكلام ما يدل عليه، ولهذا قُبِّحَ مثل ذلك حتى تقول:(آتِيْكَ بِدِرْهَمٍ جَيْدٍ؟) [١٢٥].

وهذا– كما يبدو لنا – لا يؤخذ على إطلاقه ؛ لأنَّ المعنى موقوف على نوع القرينة الموضحة، فإذا كان مثلا بين الشخصين المتخاطبين سبق اتفاق على الشيء الذي سيأتي به، أي: إذا كان الشيء الذي يُؤتَى به معلوم عند المخاطب فيجوز القول: (آتيك بجيد؟)، فإذا قال رجل مثلا لرجل آخر اذهب وائتني بتمر، فذهب فإذا جاء به، قال له: أتيتك بجيد، أي: بتمر جيد فَحَسُن هنا حذف الموصوف ؛ لأنَّه معلوم لدى المخاطب، ومثال هذا في العربية كثير، وأقربه وأكثره استعمالاً الاستفهام، فيحذف ؛ لأنَّه معلوم، فعندما نسأل مثلا أين علي ؟ نجاب على ذلك بذهب، أي: ذهب علي، أو علي ذهب، فحذف علي ؛ لأنَّه معلوم لدى المخاطب، ومثل هذا حدث في حذف الموصوف في المثال الآنف الذكر.

وقال سيبويه أيضاً:((ولو قلت: ائتني ببارد، كان قبيحاً، ولو قلت: ائتني بتمر كان حسناً، ألا ترى كيف قُبِّحَ أنْ تضع الصفة موضع الاسم)) [١٢٦]، فالصفة عند سيبويه يُقْبَح أنْ توضع موضع الاسم، وإنَّما حق الكلام أن تبتدئ بالاسم وإنْ لم يكتف المخاطب زدت من الكلام ما يُزَادُ به المخاطب معرفة، ونقول: إنَّ الذي أشار إليه سيبويه هو الأصل في نظام الكلام ؛ لأنَّ حق الكلام أن تبتدئ بالاسم فإنْ لم يكتف المخاطب زدت من الكلام ما يُزاد به المخاطب معرفة، لكن هذا الأصل لا يُؤخذ به في كثير من الأحوال الكلامية ولاسِيَّمَا إذا توافرت القرائن السياقية الموضحة، ومن المعلوم أن المتكلمين يميلون في كثير من المقامات إلى الاختصار والإيجاز، وهو أحد فنون الكلام ووسائله المشهورة والمهمة في الحوارات اليومية، حتى إنَّنا لنسمع في حياتنا اليومية كثير من العبارات والاختصارات لايفهمها إلا أهل الصحبة الذين تحول الكلام بينهم إلى نوع من الشفرة، لذلك نقول أنَّ مثال سيبويه الآنف الذكر لا يؤخذ على إطلاقه بل هو مرهون بالقرينة –كما أسلفنا – ولنفترض مثلا أن شخصا دخل إلى متجر فقال لصاحبه: هل عندك تمر ؟ فأجابه صاحب المتجر بنعم عندي أنواع عدة من التمر، منها البارد ومنها غير البارد ناهيك عن أصنافها، فقال له المشتري بعد ذلك:آتني ببارد، ألا يكون ذلك حسناً ومفهوماً ؛ لأنَّ سياق الحال والقرائن السياقية في المحاورة وضحت المراد توضيحاً كافياً، بل لو قال له المشتري في المثال الآنف الذكر ائتني بتمر لم يكن حسناً ولم يكن موضحاً ؛ لأنَّ في طلبه هذا عموم، وكان ذلك مدعاة إلى سؤال التاجر بعد ذلك من أي نوع أعطيك ؟ ولنا أن نفترض أيضا أن المشتري أشار بيده إلى نوع التمر الذي يريده،

فقال:ائتني ببارد، فيكون عندها المراد واضحاً والكلام حسناً بمساعدة قرينة الإشارة، إذن الفيصل في معرفة المعنى وتقدير المحذوفات هو ملابسات الموقف الكلامي والقرائن المصاحبة المقاليَّة والحاليَّة، وسيبويه نفسه أشار إلى هذه الحقيقة حين قرر أنه إذا كان في الكلام ما يشير إلى المنعوت فيجوز عنده حذفه وإقامة النعت مقامه، نحو قولك: ساروا رويداً،أي: ساروا سيراً رويداً، حذفوا المصدر وأقاموا النعت مقامه اجتزاءً بما في صدر الكلام من ذكرهم (ساروا) ومثله قولهم:ضعه رويداً،أي: وضعاً رويداً [١٢٧].

ومن الأمثلة على اعتماد القرائن الحالية كلام سيبويه عن لحوق كاف الخطاب لـ (رويد) في قوله: ((وهذه الكاف إنَّمَا لحق رويداً لتبين المخصوص؛ لأنَّ (رويد) تقع للواحد والجمع والذكر والأنثى فإنَّما أُدْخِلَ الكافُ حين خاف التباس من يُعْنَى بِمَن لا يُعْنَى، وإنَّمَا حذفها... استغناء بعلم المخاطب أنَّه لا يعنى غيره))، فانظر كيف خرج المتكلم في هذه الأمثلة عن الصناعة النحوية والنظام الكلامي اعتماداً على القرائن السياقية، حتى كان فيها تقدير المحذوف واضحاً جداً، وهذا الوضوح متحصل من سياق الكلام ؛ لأنَّ الكلام منصب في المثال الأول على معنى السير، فكان من البديهي تقدير ما قدر وهو المصدر (سيراً)، وفي المثال الثاني كذلك فالكلام كان منصباً على معنى الوضع فاستحسن أنْ نقدر مصدراً من الفعل المذكور وليس من غيره ؛ لأنَّنا لو قدرنا مصدراً من غير الفعل المذكور لكان الكلام فاسداً.

والفيصل فيما تقدم القول بأنَّ أسباب الحذف أو الذكر كثيرة ومختلفة سواء كان ذلك في الصفة أو الموصوف أو غيرهما وكلها ترجع إلى مراعاة المقام وحسن الاختيار وذكر اللفظة في الوضع الذي يقتضيها وينادي المقام عليها فتشارك في بناء الكلام بأبلغ تعبير وأجمل صورة[١٢٨].

الاسْتِغْنَاءُ عَنِ المَوصُوفِ البَتَّة:

قد يُحْذَفُ المَوْصُوفُ في بعض السياقات الكلامية فتحل محله الصفة فيكون ذلك مَأْلُوفاً عند المُتَكَلِمِينَ حتى يُتَعَارَف عليها على إنَّهَا اسم جنس فتشيع تلك الصفة عندهم مكان الموصوف بشيوع الاستعمال اللغوي وبتخصيص الدلالة حتى يستغنى معها عن الموصوف البَتَّة، فإذا اسْتُخْدِمَت الصفة عندهم مُنْفَرِدَة بعد ذلك لا تُثير غَرابة عند المُستخدِمين ولا تَستدعي

تقدير محذوف في الكلام ؛ لأنَّها واضحة الدلالة على المراد، وغالباً ما يكون ذلك في الأوصاف الخاصة، أي: حين تُخَصَّص صفة معينة بشيء معين فيشيع ذلك الاستخدام حتى تصبح له اسماً فَيُسْتَغْنَى معها عن ذكرِ الموصوف البَتَّة، وقد تكلم عن ذلك أهل اللغة منهم سيبويه في قوله: ((والصفة رُبَّمَا كَثُرَت في كلامهم واستعملت وأُوقِعَت مواقع الأسماء حتى يُسْتَغْنُوا بها عن الأسماء كما يقولون الأَبْغَث فهو صفة جُعِلَ اسماً وإنَّمَا هو لونٌ)) [١٢٩]، وقال ابن يعيش في هذا الصدد: ((ورُبَّمَا ظهر أمْرُ الموصوف وعُرِف موضعه فَيُسْتَغْنَى عن ذكره البَتَّة وتقع المُعَاملة مع الصفة وتصير الصفة كاسم الجنس الدال على معنى الموصوف)) [١٣٠]، ثم ضرب ابن يعيش أمثلة لذلك وعلَّل سبب شيوع استخدام الصفة بدل الموصوف بقوله: ((وذلك نحو قولهم: (الأَجْرَعُ) و(الأَبْطَحُ)، فالأَجْرَعُ مكانٌ سَهْلٌ مُسْتوٍ لا ينبت، يقال: (مَكَانٌ أَجْرَعٌ) و(رَمْلَةٌ جَرْعَاءٌ)، ثم اشتهر المكان بذلك فَعُلِمَ مكانه، وإن لم يُذْكَر، فقيل: (الأَجْرَعُ)، إذ لا يوصف بذلك إلا المكان، وأمَّا (الأَبْطَحُ) فالمكان المُتَسِعُ، ومثله البطحاء، وأصله أن يقال:(مَكَانٌ أَبْطَحٌ) ثُمَّ غَلَبَت الصفة وصارت كاسم الجنس)) [١٣١]، ثم ضرب ابن يعيش أمثلة أخرى لكنَّها خاصة بأسماء الأشخاص بقوله: ((ومثله الفارس والصاحب والراكب أصل ذلك كله الصفة وإنَّمَا غَلَبَت فصارت كاسم الجنس، ولذلك يجمع جمعه فيقال: فارس وفوارس وصاحب وصواحب وراكب و رواكب، كما يُقَال: كاهل وكواهل، فالفارس راكب الفرس خاصة والراكب راكب الجمل خاصة، لا يقال لغيره والصاحب معروف)) [١٣٢]، ويقع ذلك في الألوان أيضاً قال سيبويه: ((يقولون الأَبْغَث فهو صفة جُعِل اسماً وإنَّما هو لون)) [١٣٣]، وزاد ابن يعيش: ((ومثل ذلك الأَوْرَقُ والأَطْلَسُ فالأَوْرَقُ المُغْبَرُّ اللون كلون الرَّماد، والحمامة ورقاء للونها، والأطلس أن يضرب إلى الغبرة والذئب للونه، فأصلُهُمَا الصفة ثم ظهر أمرُهَا فصار الموصوف نسياً منسياً فصار كالجنس))[١٣٤]، وهذه النصوص قد حملت في طياتها الإشارة إلى أسباب هامة أو طرق هامة من طرائق تطور دلالة الألفاظ ولاسيَّمَا شيوع الاستخدام وغَلَبَتِهِ لشيءٍ مخصوصٍ و تخصيص الدلالة كما هو معروف في علم الدلالة الحديث مما يُعَدُ سبقاً واضحاً لعلمائِنَا الأَجِلاء، وهذه الطرق الثلاث تُعَدُّ اليوم في علم الدلالة الحديث من أَهَم الطرق أو الأسباب في تطور دلالة الألفاظ [١٣٥] .

دَوْرُ قَرِيْنَةِ المَعْنَى فِي الحَذْفِ النَّحْوِي:

قد يُؤثرُ المعنى الذي يَرُومَهُ المُتَكلِمُ فِي كَلامِه على نظامِ الجُمْلَةِ المنطوقة فَيُحْذَفُ بعض أركانها إمَّا عمدة وإمَّا فضلة عند الكلام، والغرضُ من ذلك في اللغة هو التخفيف والإيجاز ثم بعد ذلك تكون أسباب أو أغراض أخرى خاصة بالصناعة النحوية، ومن هذا القبيل ما قاله ابن هشام في معرض كلامه عن تعدد النعوت، بقوله: فإنْ كان النعت المقطوع يُرَاد بِهِ مجرد المدح أو الذم أو الترحم وجب حذف المبتدأ أو الفعل من الجملة، من ذلك قولهم: (الحَمْدُ للهِ الحَمِيْدُ)، تقرأ بالرفع بإضمار (هو) [١٣٦]، فـ (الحَمِيْدُ) خبرٌ للمبتدأ المحذوف (هو) في جملة الوصف.

ومن النعت المقطوع للرفع قوله تعالى:{الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَلَمِيْنَ } [سورة الفاتحة:٢]، حيث يجوز في(رَبِّ) الرفعُ على إنَّهَا خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، وقد التزموا في هذا حذف المبتدأ للتنبيه على شِدَّةِ الاتصال بالمنعوت أو للإشعار بإنشاء المدح أو الذَّم أو التَّرحم التي يُفيدُها النَّعْتُ [١٣٧]، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى:{ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ } [سورة المسد: ٤]، تقرأ بالنصب بإضمار (أذم) [١٣٨]، قال ابن هشام وإنْ كان لغير ذلك،أي: لغير المدح أو الذَّم أو التَّرحم جاز حذفه وذكره، أي: المبتدأ أو الفعل، فتقول: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرِ)، بالأوجه الثلاثة أي: لَكَ أَنْ تقرأ التاجرِ بالجر، ولَكَ أَنَ تقرأه بالضم بأَنْ تَقُولَ:(هُوَ التَّاجِرُ)، وَلَكَ أنْ تقرأه بالنَّصْبِ بَأَنْ تَقُولَ: (أَعْنِي التَّاجِرَ) [١٣٩].

ولِحَذْفِ المُبتدأ الموصوف عند النحاة خصوصية على حذف الفاعل فهو أسهل عندهم، ومِنْهُ ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوق بهم: ((ما مِنْهُم مَاتَ حتَّى رَأَيْتَهُ في حالِ كذا وكذا، وإنَّمَا يُرِيْدُ: مَا مِنْهُم وَاحِدٌ مَاتَ)) [١٤٠]، فحذف (واحد)، وهو الموصوف، وهذا الحذف في المبتدأ أسهل منه مع الفاعل فيما لو قلت: (جَاءَنِي قَامَ أَخُوهُ) على إرَادَة: (جَاءَنِي رَجُلٌ قَامَ أَخُوهُ) لم يُحْسِنْ ذَلِكَ حُسْنه في المبتدأ [١٤١]، وقد عَلَّلَ ابن يعيش سبب خصوصية حذف المبتدأ على حذف الفاعل بقوله: ((لأنَّ المبتدأ قَدْ لا يكون اسماً محضاً، نحو: تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أَنْ تَرَاه، والمُرَادُ سَمَاعُكَ بالمعيدي خيرٌ مِنْ رُؤْيَتِهِ)) [١٤٢].

الخَاتِمَةُ:

تأتي الصفة في الكلام لفوائدٍ أهمُهَا تمييزُ الذَّات الموصوفة عن غيرها من الذَّوات المشتركة معها في الاسم أو اللفظ، وتأتي أيضاً للتخصيص وللتوضيح، وغالباً ما تكون للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف، وتأتي أيضاً للثناء والتَّعْظِيْمِ والذَّمِ والتَّحْقِيْرِ والتَّأكِيْدِ، ومن أغراضها الإيجازُ والاختصارُ في العبارة، وهذه الصفة وإنْ جاءَتْ لفوائدٍ عِدَّةٍ لَكِنَّهَا قد تُحْذَفُ في كلام العرب وإنْ كان حَذْفُهَا أمْرٌ مُنَافِي للعقل ويأبَاهُ المَنْطِقُ ؛ ذلك لأنَّ الغرض من مجيء الصفة هو زيادة الكلام توضيحاً والموصوف تخصيصاً، وفوائد أخرى بَيَّنَّاها آنفاً لذا كان حَذْفُهَا عَكْسُ المُرَادِ من الإتيانِ بِهَا، ومع ذلك وجِدَ حَذْفُهَا في كلام العرب لدليل يَدِلُ عليها، وقد وجدنا أنْ حَذْفُهَا يكثر في النعت بالمصدر وفي النعت بالجملة، أمَّا النعت بالاسم المشتق والاسم الجامد فلم نجد فيهما حذف يذكر عند أهل العربية.

وحَذْفُ المَوْصُوفِ هو الآخر أَمْرٌ مُسْتَغْرَبٌ يَأَبَاهُ العقلُ ويَرْفِضُهُ المَنْطِقُ ؛ لأنَّهُ على خلاف الأصل والقياس النَّحوي، إذ ليس من المعقول أنْ نحذف الموصوف الذي من أجله جئنا بالصفة، كما أنَّ القياس يأبى أنْ تأتي الصفةُ بلا موصوف، لكِنْ مع ذلك وجدنا في العربية حذف الموصوف لكنَّهَم يُوقِعُونَهُ فيها بشروطٍ كثيرةٍ مِنْهَا نحويَّة صناعيَّة مَقَاليَّة ومنها سِيَاقِيَّة حَالِيَّة أو إشَارِيَّة أو صَوتِيَّة: نَبْر وتنغيم، وقد وجدنا أنَّ حذف الموصوف أكثر شيوعاً وورود اً في العربية من حذف الصفة، وقد بلغ حذفُ الموصوف في بعض الاستخدامات حَدَّ الاستغناء عنه وشيوع صفته مكانه، ووجدنا أيضاً أنَّ لشيوع الاستعمال وتخصيص الدلالة دورٌ كبيرٌ في حذفِ الصفةِ أو الموصوف، ووجدنا أيضاً أنَّ لقرينة المعنى دورٌ كبيرٌ في الحذف النحويِّ وعدمه، ومن الأمورِ المهمةِ التي يجب أنْ تُرَاعَى عند البحث في حذف الصفة أو حذف الموصوف مراعاة القرائن بكُلِّ أشكالها نحويَّة صناعيَّة كانت أو سياقيَّة مرتبطة بالنص أو منفصلة عنه، وإنَّ لقرينة الحال وقرينة الإشارة وقرينة الصوت نبر وتنغيم دور كبير في إيضاح المعنى وتكميل النصوص في تقدير المحذوفات، وإنَّ من الخطأ دراسة الحذف دراسة نحويَّة صناعيَّة بحتة بمعزل عن القرائن أو بمعزل عن علم اللغة ولاسيّما علم الدلالة.

هوامش البحث:

(١) البرهان في علوم القرآن :١٥٣/٢، الزركشي .

(٢) ينظر االمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:٦٨/٢، لابن الأثير .

(٣) ينظر علم المعاني :١٢٧، قصي سالم علوان .

(٤) دلائل الإعجاز :٩٥، الجرجاني .

(٥) ينظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك :٢٩٩/٣، محمد محي الدين عبد الحميد .

(٦) ينظر : شرح المفصل : ٢١٨/٢،لابن يعيش، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٣ /٢٩٩،لابن هشام .

(٧) ينظر : التطبيق النحوي :٣٩٣، عبده الراجحي .

(٨) الأصول في النحو :٢٣/٢،لابن السراج .

(٩) المفصل في صنعة الإعراب :١٤٩/١، الزمخشري .

(١٠) ينظر :الأصول في النحو :٢٤/٢ .

(١١) شرح المفصل : ٢٣٢/٢ .

(١٢) شرح الحدود النحوية : ١١٩، الفاكهي .

(١٣) ينظر :الخصائص: ٣٦٨/٢،لابن جني .

(١٤) الخصائص :٢٦٨/٢ .

(١٥) المفصل :١٤٩/١، وينظر :شرح المفصل:٢٣٢/٢.

(١٦) شرح المفصل : ٢٥٧/٢ .

(١٧) ينظر: شرح المفصل : ٢٣٢/٢، وأوضح المسالك :٣٠٧/٣ ٠

(١٨) ينظر :المعجم المفصل في علم الصرف : ١١٣ و٢٠٠، أستاذ راجي الأسمر ٠

(١٩) ينظر :أوضح المسالك : ٣٠٧/٣ ٠

(٢٠) ينظر: في بناء الجملة العربية : ٣٧، د.محمد حماسة .

(٢١) ينظر: الجملة الاستئنافية في القرآن الكريم :٦ – ٢٤،أطروحة دكتوراه، صكر خلف٠

(٢٢) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل :٢٣٩، د. فخر الدين قباوة، والتطبيق النحوي : ٣٢٩ ٠

(٢٣) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل :٢٣٩ ٠ والتطبيق النحوي: ٣٣٩ ٠

(٢٤) ينظر: شرح المفصل : ٢/ ٢٤١ ٠

(٢٥) ينظر:الصرف الواضح:١١٩ – ١٢٠،عبد الجبار النايلة٠

(٢٦) ينظر:المعجم المفصل في علم الصرف:٣٧٢ ٠

(٢٧) ينظر:أوضح المسالك :٣/ ٣٠٧، والإيضاح في علوم البلاغة :١٦٣/١، للقزويني .

(٢٨) البيت ينسب لرجل من بني سلول، ينظر:كتاب سيبويه:٢٤/٣، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٣٤٧/١– ٣٤٨،لعبد القادر البغدادي٠

(٢٩) ينظر:أوضح المسالك :٣٠٨/٣ ٠

(٣٠) شرح ابن عقيل:١٩٥/٣ ٠

(٣١) هذا البيت أحد شواهد سيبويه في كتابه نسبه للحارث بن كلدة برواية(فما) بدل (وما)، و(العهد) بدل(الدهر) ينظر:كتاب سيبويه : ٨٨/١، ورواه صاحب الحماسة البصرية في قصيدة من عدة أبيات، لكنه قال : وتروى لغيلان بن سلمة الثقفي، ينظر: الحماسة البصرية : ٦٦/٢،لصدر الدين البصري .

(٣٢) ينظر شرح ابن عقيل : ٢/ ١٩٧ – ١٩٨ ٠

(٣٣) ينظر: خزانة الأدب :٩٥/٢ ٠

(٣٤) ينظر: أوضح المسالك :٣٠٩/٣– ٣١٠ ٠

(٣٥) ينظر: شرح المفصل : ٢٤١/٢ ٠

(٣٦) ينظر: شرح المفصل : ٢٤٢/٢ ٠

(٣٧) ينظر:أوضح المسالك :٣٠٩/٣ – ٣١٠، وعدة السالك :٣١٠/٣، وخزانة الأدب :٩٥/٢ ٠

(٣٨) هذه هي الرواية المشهورة في رواية هذا البيت وهو من الرجز ولم ينسبه أحد من الرواة إلى قائل، وقيل: قائله :العجاج، ينظر:خزانة الأدب : ٢ / ٣١٠، وروي بـ(حتى إذا كاد الظلام ينكشط) ينظر : البيان والتبيين :٣٥١/١ ،للجاحظ، وروي بـ(جاءوا بضيح)، ينظر : خزانة الأدب : ٩٦/٢ ٠

(٣٩) ينظر :أوضح المسالك: ٣ /٣٠٩ –٣١٠ ، و عدة السالك :٣١٠/٣ ٠

(٤٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٣ /١٤٧، السيوطي ٠

(٤١) ينظر عدة السالك :٣/ ٣١٠ – ٣١١ ٠

(٤٢) هذا جزء من حديث طويل رواه الإمام البخاري في صحيحه:٢٧٠٤/٦، والإمام مسلم في صحيحه :١٦٥/١ ٠

(٤٣) أوضح المسالك:٣١٢/٣ ٠

(٤٤) شرح ابن عقيل :٢/ ٣٠١ ٠

(٤٥) أوضح المسالك:٣١٢/٣ ٠

(٤٦) ينظر: شرح ابن عقيل :٢٠٠/٢ – ٢٠١ ٠

(٤٧) ينظر: أوضح المسالك :٣١٠/٣ ، وشرح ابن عقيل :٢٠٠/٢ – ٢٠١ ٠

(٤٨) ينظر: أوضح المسالك :٣١٣/٣ ٠

(٤٩) لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب نسبته إلى مدرسة معينة أو شخص معين ٠

(٥٠) ينظر : شرح ابن عقيل : ٢/ ٢٠١ ٠

(٥١) ينظر :عدة السالك :٣١٣/٣ ٠

(٥٢) المساعد على تسهيل الفوائد :٢٢٦/١، لابن عقيل٠

(٥٣) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : ٩٤، د. فاضل السامرائي.

(٥٤) ينظر : عدة السالك :٣١٢/٣ ٠

(٥٥) ينظر : المثل السائر : ٩٦/٢، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي :٢٢٠،طاهر حمودة.

(٥٦) همع الهوامع : ١٥٧/٣ ٠

(٥٧) ينظر شرح المفصل : ٢/ ٢٥٧، وينظر : الخصائص : ٣٦٨/٢، والمثل السائر : ٩٥/٢ .

(٥٨) ينظر : المثل السائر :٩٥/٢، وينظر: الخصائص : ٢/ ٣٦٨ .

(٥٩) ينظر : كتاب سيبويه :٢٢٠/١، لسيبويه.

(٦٠) ينظر : كتاب سيبويه :٢٢٠/١، وشرح المفصل :٢٥٧/٢ .

(٦١) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : ٣٩٦/١٠،لابن سيدة، وينظر:لسان العرب: ٦٠٧/١١،لابن منظور .

(٦٢) ينظر :شرح المفصل:٢٥٧/٢، والمثل السائر:٢٥٧/٢،والخصائص:٣٧٢/٢ – ٣٧٣.

(٦٣) الخصائص:٣٧٢/٢ – ٣٧٣ .

(٦٤) الخصائص:٣٧٢/٢ – ٣٧٣ .

(٦٥) الخصائص:٢/ ٣٧٣ .

(٦٦) الخصائص:٢/ ٣٧٣، وينظر: المثل السائر:٩٦/٢ .

(٦٧) الخصائص:٢/ ٣٧٣ .

(٦٨) شرح المفصل:٢٥٧/٢ .

(٦٩) هذا البيت نسبه التبريزي إلى يزيد بن الحكم الثقفي، ينظر:ديوان الحماسة:٤٥/٢،لأبي زكريا التبريزي.

(٧٠) ينظر :المثل السائر:٩٦/٢ – ٩٧ .

(٧١) ينظر : المستدرك على الصحيحين : ٣٧٣/١، لمحمد النيسابوري،وسنن البيهقي الكبرى :١١١/٣ و١٧٣/٣،وسنن الدار قطني:٤٢٠٠/١،والحديث(ضعيف) ينظر:فتح الباري شرح صحيح البخاري:٤٣٩/١، لابن حجر العسقلاني، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة :المجلد الأول رقم الحديث:١٨٣،لمحمد ناصر الدين الألباني.

(٧٢) ينظر :المثل السائر:٩٦/٢ – ٩٧ .

(٧٣) صحيح البخاري :٢٣١/١، وصحيح مسلم :٤٢٠/١ ٠

(٧٤) صحيح البخاري :٢٣١/١ ٠

(٧٥) ينظر:كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية:٢٤١/٢٣،لابن تيمية الحرّانيّ ٠

(٧٦) ينظر:الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية:١١٤/١-١٢٢، لابن تيمية الحرّانيّ ٠

(٧٧) ينظر :ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٢٢٠ ٠

(٧٨) ينظر : المستدرك على الصحيحين : ٣٧٣/١، وسنن البيهقي الكبرى :١١١/٣ و١٧٣/٣، وسنن الدار قطني:٤٢٠/١ ، والحديث(ضعيف) ينظر:فتح الباري شرح صحيح البخاري:٤٣٩/١، لابن حجر العسقلاني، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة :المجلد الأول رقم الحديث:١٨٣،لمحمد ناصر الدين الألباني.

(٧٩) ينظر : شرح المفصل :٢٥٧/٢ ٠

(٨٠) ينظر : الخصائص :٣٧٤/٢ ٠

(٨١) صحيح البخاري :٣٧٤/٦، وصحيح مسلم : ٢٩٥/١ ٠

(٨٢) ينظر:نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار:٢٢٩/٢-٢٣١، للشوكاني ٠

(٨٣) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي :٢١٧ ٠

(٨٤) ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: ١٦٣/٣ – ١٦٤،للشنقيطي .

(٨٥) ينظر: أضواء البيان : ١٦٣/٣ – ١٦٤ ٠

(٨٦) ينظر: أضواء البيان : ١٦٣/٣ – ١٦٤ ٠

(٨٧) ينظر: الإتقان في علوم القرآن :١٦٧/٢، للسيوطي .

(٨٨) ينظر: أضواء البيان : ١٧١/٣ ٠

(٨٩) ينظر: أضواء البيان : ١٦٣/٣ – ١٦٤ ٠

(٩٠) صحيح البخاري :٢٧٤٠/٦، وصحيح مسلم :٢٩٥/١ ٠

(٩١) صحيح مسلم :٢٩٦/١، وينظر :صحيح ابن حبان:٥٤/٣، وسنن النسائي :٣١٦/١ ٠

(٩٢) ينظر القاموس المحيط :٢٣٧/١،للفيروزآبادي .

(٩٣) ينظر :نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار:٢٢٦/٢ و ٢٣٤/٢، للشوكاني .

(٩٤) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني :١١٢/١٩،للآلوسي٠

(٩٥) البيت في الأغاني ينسب للمرقش الأكبر من قصيدة له، ورواية البيت هناك(منعمة) بدل(مهفهفة)،ينظر:الأغاني:١٤١/٦،للأصفهاني، والمفضليات:٢٢٤/١،للمفضل الضبي .

(٩٦) ينظر : أوضح المسالك :٣٢٦/٣ ٠

(٩٧) ينظر : عدة السالك :٣٢٦/٣ ٠

(٩٨) المفصل :١٥٢/١ ٠

(٩٩) ينظر : همع الهوامع :١٥٧/٣ ٠

(١٠٠) شرح المفصل : ٣٥٣/٢ ٠

(١٠١) ينظر : الخصائص: ٣٦٨/٢ ٠

(١٠٢) ينظر : شرح المفصل :٢٥٣/٢ ٠

(١٠٣) ينظر : شرح المفصل :٢٥٣/٢ – ٢٥٤ ٠

(١٠٤) ينظر : الخصائص : ٣٦٨/٢ ٠

(١٠٥) ينظر : همع الهوامع: ١٥٦/٣، وأوضح المسالك :٣١٩/٣ ٠

(١٠٦) ينظر : بدائع الفوائد:٢٦/٣ – ٢٧،لابن القيم ٠

(١٠٧) ينظر : التبيان في إعراب القرآن :٧٦٦/٢، للعكبري، وإملاء ما من به الرحمن :٦٧/٢،للعكبري، والبحر المحيط:٤٠٥/٥، لابن حيان، وروح المعاني:٢٠٤/١٣

(١٠٨) ينظر :همع الهوامع :١٥٦/٣ ٠

(١٠٩) ينظر :بدائع الفوائد:٢٦/٣ – ٢٧ ٠

(١١٠) ينظر :همع الهوامع :١٥٦/٣ .

(١١١) ينظر :روح المعاني :٢٠٤/١٣ .

(١١٢) ينظر :همع الهوامع :١٥٦/٣ .

(١١٣) ينظر :تفسير القرطبي:٢٦٧/١٤، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير:٢١٥/٤ – ٢١٦، للشوكاني، ومعاني القرآن:٣٩٦/٥، للنحاس .

(١١٤) ينظر :العين:٣٧٩/٤،للفراهيدي، والمحكم والمحيط الأعظم :٤٣٦/٥، ولسان العرب :٤٣٢/٨ .

(١١٥) ينظر :همع الهوامع:١٥٦/٣ .

(١١٦) ينظر :همع الهوامع:١٥٦/٣ .

(١١٧) ينظر :همع الهوامع:١٥٦/٣ .

(١١٨) ينظر :تفسير الثعالبي:٣٤٨/٤ .

(١١٩) ينظر :تفسير النسفي:٣٠/٤،وتفسير البيضاوي:٣١/٥،والكشاف:٦٨/٤،للزمخشري .

(١٢٠) ينظر :البحر المحيط:٦٣/٧ .

(١٢١) هذا البيت من الرجز نسبه سيبويه لحكيم بن معية الربعي من بني ربيعة وهو راجز إسلامي كان في زمن العجاج وحميد الأرقط ينظر :خزانة الأدب:٦٣/٥ .

(١٢٢) ينظر :أوضح المسالك :٣٢١/٣ .

(١٢٣) ينظر : شرح ابن عقيل :٢٠٥/٢ .

(١٢٤) ينظر : كتاب سيبويه :٢٢٧/١ .

(١٢٥) ينظر : كتاب سيبويه :٢٢٧/١ .

(١٢٦) ينظر : كتاب سيبويه :٢٧٠/١ .

(١٢٧) ينظر : كتاب سيبويه: ٢٤٤/١، وينظر:الأصول في النحو:١٤٣/١ .

(١٢٨) ينظر : التعبير القرآني :١٦٦، د. فاضل السامرائي .

(١٢٩) كتاب سيبويه : ٢٠١/٣ – ٢٠٢ .

(١٣٠) شرح المفصل :٢/٢٥٦ .

(١٣١) شرح المفصل :٢/٢٥٦ ، وينظر : كتاب سيبويه :٣/٢٠٢ .

(١٣٢) شرح المفصل :٢/٢٥٦ .

(١٣٣) كتاب سيبويه :٣/٢٠١ – ٢٠٢ .

(١٣٤) شرح المفصل : ٢/٢٥٦ – ٢٥٧ ، وينظر: كتاب سيبويه :٣/٢٠٢ و٣/٤٨٣.

(١٣٥) ينظر:الأضداد في القرآن الكريم، دراسة دلالية:٤٢– ٨٢، صكر خلف .

(١٣٦) ينظر أوضح المسالك :٣/ ٣١٨ .

(١٣٧) ينظر :حاشية الصبان على الأشموني:١/٢٢٠،وينظر :في بناء الجملة العربية :٣٢٧.

(١٣٨) ينظر أوضح المسالك :٣/ ٣١٨ .

(١٣٩) ينظر أوضح المسالك :٣/ ٣١٨ .

(١٤٠) كتاب سيبويه :٢/٣٤٥

(١٤١) كتاب سيبويه :٢/٣٤٥ .

(١٤٢) شرح المفصل:٢/٢٥٥

مصادر البحث ومراجعه

الكتب المطبوعة :

- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار الفكر، لبنان – بيروت،هـ١٤١٦ – ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: سعد المندوب .
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، مؤسسة الرسالة،لبنان – بيروت، هـ١٤٢٠ – ١١٩٩م،الطبعة الرابعة، تحقيق:د.عبد الحسين الفتلي .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن المختار الشنقيطي،دار الفكر،لبنان – بيروت، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات .
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د.فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة،لبنان – بيروت،١٤٠١هـ – ١٩٨١م، الطبعة الثالثة .

- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، دار الفكر، لبنان – بيروت،(د. ت)،(د.ط)، تحقيق:علي مهنا، وسمير جابر .
- الإيضاح في علوم البلاغة،للخطيب القزويني،دار إحياء العلوم،لبنان – بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م،الطبعة الرابعة، تحقيق:الشيخ بهيج غزاوي .
- بدائع الفوائد، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، وعادل عبد الحميد العدوي، وأشرف أحمد .
- البرهان في علوم القرآن، لمحمد بن بهادر الزركشي، دار المعرفة، لبنان – بيروت، ١٣٩١هـ، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم .
- التطبيق النحوي، د.عبده الراجحي، دار النهضة،لبنان – بيروت، ١٩٧٩م، الطبعة الأولى
- التعبير القرآني، د.فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان – الأردن، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م، الطبعة الخامسة .
- الجملة العربية، تأليفها وأقسامها،د.فاضل صالح السامرائي،دار الكتب للطباعة والنشر،بغداد، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م،الطبعة الأولى .
- حاشية الصبان على الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،(د،ت)،(د،ط) .
- الحماسة البصرية،لصدر الدين علي بن الحسين البصري، عالم الكتب،لبنان – بيروت،١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م،تحقيق :مختار الدين أحمد .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيق:محمد نبيل طريفي، وأميل بديع اليعقوب .
- الخصائص،لأبي الفتح عثمان بن جني، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ١٩٩٠م،الطبعة الرابعة، تحقيق:محمد علي النجار .
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، دار الكتاب العربي،لبنان – بيروت، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م، الطبعة الأولى، تحقيق:د.التنجي .

- ديوان الحماسة، لأبي زكريا يحيى التبريزي، دار القلم، لبنان – بيروت،(د.ت)،(د.ط) .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي شهاب الدين السيد محمود الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، لبنان – بيروت،(د.ت)،(د،ط) .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيء في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني،المكتبة الإسلامية، عمان – الأردن، ١٤٠٦ ، الطبعة الثالثة .
- سنن البيهقي الصغرى، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م، الطبعة الأولى، تحقيق:د.محمد ضياء الرحمن الأعظمي.
- سنن الدارقطني، لعلي بن أبي عمر أبي الحسن الدارقطني البغدادي، دار المعرفة، لبنان – بيروت،١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م، تحقيق:السيد عبد الله هاشم المدني .
- سنن النسائي الكبرى، السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤١١هـ – ١٩٩١م، الطبعة الأولى، تحقيق:د.عبد الغفار سليمان البنداري.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، دار الفكر، سوريا، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد .
- شرح الحدود النحوية،لعبد الله بن أحمد علي الفاكهي، دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل – العراق، دراسة وتحقيق:د.زكي فهمي الآلوسي،(د.ت) و(د.ط) .
- شرح المفصل للزمخشري، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت،١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م الطبعة الأولى،قدم له ووضع فهارسه وحواشيه، د. أميل بديع يعقوب .
- الصرف الواضح، لعبد الجبار علوان النايلة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – العراق، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م،الطبعة الأولى .
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد البستي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، الطبعة الثانية، تحقيق:شعيب الأرنؤوط .

- صحيح البخاري،الجامع الصحيح المختصر، لمحمد بن إسماعيل البخاري،دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، الطبعة الثالثة،تحقيق: د. مصطفى ديب البغا .
- صحيح مسلم، لمسلم بن حجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي – بيروت،(د. ت)،(د.ط)، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي،لطاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،(د.ت)،(د.ط) .
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت،(د.ت)،(د.ط) .
- علم المعاني، د.قصي سالم علوان، جامعة البصرة، ١٩٨٤م، الطبعة الأولى .
- العين،للخليل بن أحمد الفراهيدي،دار ومكتبة الهلال، تحقيق:مهدي المخزومي، و د.إبراهيم السامرائي،(د.ت)،(د.ط) .
- الفتاوى الكبرى،لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحرّانيّ، دار المعرفة، بيروت – لبنان،(د.ت)،(د.ط)، تقديم:حسنين محمد مخلوف .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار المعرفة، بيروت – لبنان،(د.ت)،(د.ط)، تحقيق: محب الدين الخطيب .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، لبنان – بيروت،(د.ت)،(د.ط) .
- في بناء الجملة العربية، د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، الطبعة الأولى .
- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان،(د.ت)،(د.ط) .
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه، دار الجيل، لبنان – بيروت،(د.ت)، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد السلام هارون .

- كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرّانيّ، مكتبة ابن تيمية،(د.ت)، الطبعة الثانية، تحقيق:عبد الرحمن بن محمد العاصميّ .
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، لبنان – بيروت،(د.ت)، الطبعة الأولى
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد ابن الأثير، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، لبنان – بيروت،١٩٩٥م،(د.ط)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد .
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م، الطبعة الأولى، تحقيق:عبد الحميد هنداوي .
- المساعد على تسهيل الفوائد،لأبن عقيل،دار الفكر، سورية – دمشق،١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م،(د.ط)،تحقيق:محمد كامل بركات .
- المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله النيسابوري، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، الطبعة الأولى، تحقيق:مصطفى عبد القادر عطا .
- معاني القرآن الكريم،للنحاس،الناشر جامعة أم القرى،مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد علي الصابوني .
- المعجم المفصل في علم الصرف، اعداد الأستاذ راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام، دار الطلائع، مصر– القاهرة، ٢٠٠٥م،(د.ط)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- المفصل في صنعة الإعراب،لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مكتبة الهلال، لبنان – بيروت، ١٩٩٣م الطبعة الأولى، تحقيق:د. علي بو ملحم .
- المفضليات، للمفضل بن يعلي الضبي، لبنان – بيروت،(د.ط)، تحقيق:أحمد محمد شاكر،وعبد السلام محمد هارون .

- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الجيل، لبنان – بيروت، ١٩٧٣م،(د.ط).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المكتبة التوفيقية، مصر – القاهرة،(د.ت)،(د.ط)، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي .

الرسائل والأطاريح الجامعية :

- الأضداد في القرآن الكريم، دراسة دلالية، صكر خلف عواد الشعباني، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية التربية، قسم اللغة العربية،١٤٢١هـ– ٢٠٠١م، بإشراف.د. هاني صبري علي .
- الجملة الاستئنافية في القرآن الكريم، صكر خلف عواد الشعباني، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الآداب، قسم اللغة العربية،١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، بإشراف .أ.د. عبد الوهاب محمد علي العدواني .

ABSTRACT

Ellipsis is an important topic in Arabic it is one of the techniques that clistinquish it from other live languages . it is widely used and this may be due to the fact that Arabic tends to preciseness which is a proof on its originality and flexibility Arab speakers used to ellipt in their speech it the receiver knows the ellipted part . However they do not ellipt unless with indications which might be grammatical semantic or phonological . besides ellipsis should apply on the part that does not affect meaning and which on the contrary if men honed the sentenu would be unacceptable .

There are different types of ellipsis in Arabic one of these types in ellipsis of the epithet which is something imperceivable since epithets are used to increase the clarity of meaning .

An other type of ellipsis is to omit the modified head noun in a noun phrase . i.e . the noun which is post modified by an epithet this is also something marked since it is imperceivable to omit the noun modified by an epilket .Ellipsis of the noun modified by an epithet is more common that ellipsis of the epithet itself . it is found out that the familiarity of use has a major role in this type of ellipsis.

for that reason it is necessary to consider the contextual factors whether grammatical semantic or phonological when dealing with such a topic . besides it is not recommended that ellipsis is studied from the grammatical viewpoint only . we should also account for semantic and phonological factors .